# الفصل السادس

## الأحداث العالمية وتأثيرها

**المبحث الأول:** المتغيرات الدولية المعاصرة.

**المبحث الثاني:** أبعاد وآثار المتغيرات الدولية.

**المبحث الثالث:** موقف دول المجلس من المتغيرات.

obeikandl.com

obeikandl.com

## الفصل السادس

# الأحداث العالمية وتأثيرها

**تمهيد:** يتعرض العالم مُنذ منتصف الثمانينات لتغيرات جارفة في الموقف الدولي يصعب معها إمكان التنبؤ باحتمالات الأحداث أو معرفة نتائجها النهائية، ومن ثم تقدير تأثيراتها القريبة أو البعيدة في العديد من الظواهر ذات الأهمية.

ومن هنا يمكنني القول بأن التحليل العلمي الدقيق لتطور اتجاهات وسياسات الدول الكبرى نحو المناطق الاستراتيجية ذات التأثير الفعال في ميزان القوى الاقتصادية كمثل منطقة الخليج العربي. يقتضي منا بادئ ذي بدء إلقاء الضوء على طبيعة ومقومات الظاهرة التي سببت التغيير، فإن ذلك يساعد على تحديد خصائصها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها، وذلك لأن السياسة الدولية الحقيقية ليست إلا نتيجة للتفاعل بين هذه المقومات وما يطرأ عليها من تطور وتغير وبين السياسات المختلفة والمتصارعة في العالم[1].

ومن هنا يمكننا أن نستذكر ماجاء في ورقة العمل المرفقة بالبيان الختامي للدورة الأولى لمجلس التعاون. عندما قالت في هذا السياق (إن التحديات التي تواجه هذه المنطقة- في ضوء التغيرات العالمية- تتعاظم بتعاظم حاجة العالم الصناعي لنفط منطقة الخليج - ومن هنا- أصبح الاندماج الخليجي هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة سياسة اقتصادية واجتماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي ولاتجعلها محط مساومة وبهذا

(١) Joseph Frankel: Interational Relations in Changing World Oxford Unibersity Press, 1979, P. 268. (بتصرف).

لاتستطيع الشهوات والأطماع الدولية أن تجد لها موضع قدم في منطقة مندمجة لها صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة. إنما تستطيع أن تجد لها ألف محط قدم إذا ظلت هذه المنطقة الغنية بنفطها وبمكتسباتها ذات كيانات صغيرة يسهل افتراسها)[1].

ومن هذا المنطلق أكرر القول بأنه يخطئ كثيراً من يعتقد بأي شكل كان أن منطقة بأهمية منطقة الخليج لاتتأثر بالمتغيرات والأحداث الدولية من حولها.

(١) انظر: د. يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة مستقبلية، ص٥٤٢، مصدر سابق.



obeikandl.com

## المبحث الأول

# المتغيرات الدولية المعاصرة

في هذا المبحث نعرض لأهم التحديات والمتغيرات الدولية التي كان وسيكون لها تأثير على خارج حدود وقوع الحدث أو المتغير، لاسيما على دول مجلس التعاون الخليجي ذات الموقع الحساس حتى يكون عرضنا لها منطلقا لنا، وقاعدة نحدد بموجبها ما يمكن أن نستعد به لتلافي انعكاساتها السلبية على مصالحنا في مجلس التعاون الخليجي وهذه المتغيرات هي:

١- **انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القطب الواحد:** تعتبر سياسة البروسترويكا (إعادة البناء) التي تبناها ودعا إليها الرئيس السوفيتي السابق (ميخائيل غورباتشوف) بعد توليه السلطة، من أهم أسباب المتغيرات والأحداث التي تمت في الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي (الشيوعي بصفة خاصة) وفي العالم بصفة عامة.

حيث كانت هذه السياسة بمثابة الشرارة الأولى التي دمرت نظاماً شيوعياً حكم بالحديد والنار ما يزيد عن سبعين عاماً، وكان يمثل الاتحاد السوفيتي بما يملكه من عناصر القوة، القطب الثاني إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، هذان القطبان اللذان تنازعا الهيمنة على العالم لفترة دامت قريباً من خمسين عاماً أي من انتهاء الحرب العالمية الثانية وإلى أن تم انهيار الاتحاد السوفيتي تماماً في عام (١٩٩١م) وتفككت أوصاله واستقلت دوله ومنظومته الشيوعية في أوربا.

إن هذا الحدث الذي ألقى بظلاله على العالم كله كان قد ورث نظاماً عالمياً جديداً وحدوي القطب، الأمر الذي كانت له تأثيرات على مجريات السياسة

العالمية حيث لم يعد بالإمكان تجيير بعض المشاكل على العملاقين كما كان يحدث في السابق عندما تنشأ تناقضات واختلافات بين دولتين أو جارتين من دول العالم.

ومن ثم الاستفادة من التناقض الذي كان يتم لتسخين بعض القضايا وتبريد البعض الآخر[1].

إن ما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق، ودول شرق أوروبا بعد ذلك الانهيار الذي فاق كل التوقعات انعكس بشكل أو بآخر على دول مجلس التعاون، فتأثرت به كما تأثر به كل من يملك خصوصية الموقع كما هو الحال في منطقة الخليج ذات الخصوصية في موقعها واقتصادها وعقيدتها وتراثها، مما ترك وسيترك آثاراً كثيرة لايمكن التنبؤ بأبعادها المختلفة في وقت واحد. وسنتعرف في المبحث الثاني من هذا الفصل على تلك الآثار التي تركها هذا الحدث المهم عالمياً.

٢- **استقلال الدول الإسلامية في آسيا:** إن هذا الحدث يعتبر فرعياً للحدث الأم (انهيار الاتحاد السوفيتي) لكنني أفردته هنا بعنوان مستقل لأهميته بالنسبة لنا كمسلمين يهمنا أمر إخواننا هناك، وحصولهم على حريتهم في ممارسة شعائر دينهم وصنع مستقبلهم بأيديهم بعد أن حكمتهم روسيا مئات السنين. إن الوضع هناك -كما تفصح عنه وسائل الإعلام والزائرون لهذه الدول- يستدعي من كل إخوانهم في العالم الإسلامي أن يقفوا معهم مادياً ومعنوياً. فاقتصاد تلك الدول في حالة متهالكة وفقههم في دينهم يكاد يكون معدوماً حيث حرموا خلال عشرات السنين من تدريس الدين والتفقه فيه، وهذه الأوضاع وغيرها تركت مسئوليات وتبعات على

(١) انظر: د. صدقة يحيى فاضل: الوضع الأيديولوجي والمستقبلي للعالم (الرياض: مجلة اليمامة، العدد ١٠٩٤، ٢٦/ ٧/ ١٤١٠هـ، ص٣٨-٤٠).
وانظر أيضاً: Time (U. S. A.) January 1,1990 PP. 36-38

المسلمين في كل مكان عليهم أن يتحسسوها تمشياً مع قوله عليه الصلاة والسلام (المسلمون تتكافأ دماؤهم)[1] وقوله صلى الله عليه وسلم (مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر)[2].

ولدول الخليج بصفة خاصة مسئولية كبرى تجاه هذه الدول لما حباها الله به من الفضل والنعم ففيها الحرمان الشريفان ومن أرضها انطلق نور الإسلام، وأعطاها الله من الخير ما تستطيع أن تساعد به المسلمين في تلك البلاد ولاتتركهم فريسة للشيعة في إيران ولا للعلمانيين في تركيا وغيرها، ولا لليهود الذين تشير بعض التقارير إلى أنهم توغلوا في هذه الدول. وفوق هذه المسئولية فإن دول الخليج باستقطابها لهذه الدول ستضيف عمقاً استراتيجياً لها هناك يعود على أمنها بفوائد جمة.

٣- **الاتحاد الاوروبي (الغربي):** لقد شكلت ما كان يُعرف بدول السوق الأوروبية المشتركة الاثنتي عشرة اتحاداً فيما بينها سُمي (بالاتحاد الأوربي) وهي تطمح إلى أن يكون هذا الاتحاد اتحاداً فيدرالياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وجغرافياً، وحيث أن هذه الكتلة الاقتصادية والسياسية الكبيرة لها علاقات اقتصادية مع معظم دول مجلس التعاون الخليجي، بل يعتبر الاتحاد لبعض دول المجلس أكبر شريك تجاري. لذا فإن دول المجلس ترصد كل ما يجري داخل هذا الشريك، وتحسب بدقة متناهية كيفية الاستثمار مع هذا الاتحاد القوي الذي برز على ساحة العمل الدولية. إذ إن التعامل معها سابقاً على أساس فردي يختلف عن التعامل معها على شكل جماعي.

---

(١) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.
(٢) رواه البخاري.

ومن هنا أقول إنه لابد من مراجعة الحسابات ومحاولة الخروج بصياغة جديدة ومبادئ محددة ليتم على ضوئها التعامل مع هذه القوة العالمية التي أعلنت مؤخراً حتى لا تفاجأ دول المجلس في يوم من الأيام بوقع تأثيراتها على مصالحها. إذ يجب أن تعمل وتجيِّر المواقف مع هذه المجموعة الاقتصادية الكبيرة لصالحها وبكل حنكة وحكمة وإلا أصبحت -إن لم تفعل ذلك- في معركة تجارية بين صادرات هذا الاتحاد وجهات صناعية كبرى أخرى مثل أمريكا واليابان.

وما يجب أن تعمله دول مجلس التعاون بالتحديد هو محاولة تقليص الفارق في ميزان التعامل الخليجي الأوروبي الخليجي (والذي يميل الآن لصالح دول اتحاد أوروبا)[1] ويكون هذا عبر عدة وسائل لعل من أهمها إعطاء صادرات الدول الخليجية النفطية والبتروكيماوية معاملة جمركية مواتية. والجدير أن الطرفين قد توصلا في عام (١٩٨٨م) إلى اتفاق للتعاون التجاري فيما بين المجموعتين لأن هذه المجموعة (الاتحاد التجاري الأوربي) تخرج على دول المجلس كل يوم بتقليعة جديدة لتحافظ على ميزان التعامل مائلاً لصالحها، وما تقنينها ومطالبتها في الآونة الأخيرة (بما يسمى بضريبة الطاقة) إلا دليل واضح على ما أقول.

لذا وجب الاستعداد والأخذ بمبدأ الندية في التعامل مع هذا الحدث الذي لايزال يزداد قوة مع الأيام حيث كان سوقاً ثم أصبح اتحاداً اقتصادياً ويعمل لأن يضيف أملين آخرين وهما الاتحاد الجغرافي والسياسي في نهاية هذا القرن.

والجدير بالذكر أن انطلاقة هذا العملاق الاقتصادي بدأت من (١/ ١/ ١٩٩٤م).

(١) دراسات سعودية، مصدر سابق، ص٣١.

٤- **النفط وتقلباته:** إن النفط قوة في أيدينا يجب أن نحسن استخدامها وبما أنه عماد اقتصاد دول المجلس فإن أي اهتزاز في أسعاره أو ظهور بديل للطاقة يقلل من أهميته، ومن هنا أقول أنه ينبغي أن نستخدم هذه القوة لصالحنا، وذلك من خلال وسيلتين الأولى منها: أن تستمر دول مجلس التعاون في سياستها الرامية إلى رفع سعر البرميل، والوسيلة الثانية أن تحاول الربط بين هذا السعر وبين أسعار السلع التي تستوردها دول المجلس من الدول التي تصدر لها بترولها.

إن الدول الصناعية تصدر للدول الخليجية سلعاً مصنعة ونصف مصنعة وكذلك مواد غذائية وغير ذلك، وتستورد من دول المجلس المواد الخام والطاقة (النفط) الذي يأتي في مقدمتها وهو أهم ما تحتاج إليه الدول الصناعية.

وبما أن الدول الصناعية تزيد أسعار سلعها التي تصدرها إلى دول المجلس فإن المنطق والعدل يستوجبان أن يتم الربط بين أسعار هذه السلع المصنعة الأساسية والمواد الخام الأساسية. ولو حصل مثل هذا الربط لكان سعر البرميل عند مستوى مجز وعادل بالنسبة للدول المنتجة المصدرة لهذه المادة الحيوية[1] وإن كان السعر في الحقيقة يخضع لقانون العرض والطلب في السوق العالمية بصفة عامة.

وأعتقد أن مثل هذا الربط إن حصل فإنه يمكن أن يفرض عبر وسائل معينة لعل من أهمها قيام كبار المنتجين بضبط الإنتاج والتنسيق والتعاون الوثيقين، إضافة إلى التعاون والتنسيق مع المستهلكين وخاصة أولئك الذين تجمع فيما بينهم وبين الدول المنتجة علاقات تجارية وثيقة مثل اليابان وأمريكا واستخدام الوسيلتين يعنيهما أيضاً.

---

(١) انظر: د. سيد فتحي الخولي: اقتصاديات البترول (ط دار حافظ للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م) ص٢٢٥.

وعلى هذا الأساس فإنني أكرر القول بأنه ما لم يحسن استخدام هذه القوة التي نملكها فإننا أول من يصطلي بنارها، وتغشانا آثارها التي تحدث بين كل فينة وفينة.

٥- **منظمة التجارة الدولية (الجات)**: لقد برزت هذه المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عام (١٩٤٦م) عندما بدأت (٣٢) دولة محادثاتها عقب انتهاء الحرب العالمية لمحاولة وضع اتفاق يمنع تكرار الكساد الاقتصادي العظيم الذي شهدته الثلاثينات، وفي مؤتمر للأمم المتحدة سنة (١٩٤٦م) شكلت لجنة تمهيدية لوضع مسودة ميثاق لمنظمة التجارة الدولية، وكانت الفكرة أن هذه المنظمة ستكون الهيئة الثالثة التي تنشأ بعد الحرب لقيادة العالم نحو الانتعاش الاقتصادي إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفي عام (١٩٤٧م) تأسست (الجات) كهيئة مؤقتة لتنفيذ بنود السياسة التجارية لمنظمة التجارة الدولية، والإعداد لظهور الهيئة الجديدة رسمياً، وفي نوفمبر تشرين الثاني من العام نفسه اجتمعت (٥٦) دولة في (هافانا) عاصمة كوبا لاستكمال ميثاق منظمة التجارة الدولية وفي يناير كانون الثاني (١٩٤٨) بدأت الجات العمل، وفي مارس من العام نفسه وقعت (٥٣) دولة ميثاق هافانا[1].

وتهدف هذه الاتفاقية لاسيما بعد الاتفاق الأخير بين أكبر مؤثرين في قراراتها (الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية) إلى خفض الرسوم الجمركية بين الدول الموقعة والتي بلغت حتى الآن (١١٧) دولة منها دولتان من دول المجلس هما المملكة العربية السعودية والبحرين إلى ثلاثة في المائة (٣٪) من خمسة في المائة (٥٪) الذي يعمل به حالياً.

(١) انظر: جريدة الشرق الأوسط، العدد ٥٤٩٧، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٣م.

والمستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية هي بلاشك الدول الصناعية الكبرى، أما بقية الدول وخاصة في العالم الثالث فلن يكون هناك كبير فوائد لها من هذه الاتفاقية بل إن بعض التقديرات تشير إلى أن معظمها سيخسر (٥ ,١) بليون دولار، ومن هنا فستكون لهذه الاتفاقية آثار إيجابية وآثارسلبية تتناسب طردياً مع قوة اقتصاد البلدان وتكتلها الاقتصادي وهذا يدعو إلى تعميق الترابط اقتصادياً بين دول الخليج حتى تستطيع أن تفاوض في شأن هذه الاتفاقية أو غيرها من موقف قوي ومؤثر.

٦- **اتفاقية (نافتا)**: هذه الاتفاقية هي من آخر الأحداث والمتغيرات العالمية التي يتوقع لها آثار وتقلبات على الساحة الاقتصادية العالمية ولاسيما دول الخليج.

وهذه الاتفاقية هي التي وقعت مؤخراً بين دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية- كندا- المكسيك) والتي من المتوقع أن يسري تطبيقها اعتباراً من (١/ ١/ ١٩٩٤م) هي عبارة عن «اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا» وإذا ما طبقت فستصبح هذه المجموعة من الدول الثلاث أكبر كتلة اقتصادية في العالم، حيث إن سوقها يتوقع أن يصل حجمه إلى (٧٠٠٠) بليون دولار والسكان بهذه الدول يبلغ تعدادهم (٣٧٠) مليون نسمة وبمعدل دخل للفرد يساوي حوالي (٥٠٠ ,١٧) دولار في المتوسط[١].

ولو نظرنا إلى هذه الاتفاقية بالنسبة لانعكاساتها وموقف دول مجلس التعاون تجاهها، وكيفية العمل على تلافي تأثيراتها على دول المجلس في المدى القصير والبعيد لوجدنا أن دول الخليج التي تعتمد صادراتها في الدرجة الأولى على النفط ستتأثر بلاشك، لأن سوق الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكبر الأسواق المستهلكة للبترول في العالم، وكل من كندا والمكسيك يعتبران مصدرين للبترول، مما سيجعلهما منافسين قويين في السوق الأمريكية

(١) وديع أحمد كابلي: اتفاقية نافتا، جريدة عكاظ، العدد ٩٩٩٣، في ٢٩/ ٦/ ١٤١٤هـ.

لاستفادتهما من إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الثلاث. كما أن شركات البترول الأمريكية ستتجه إلى كلا الدولتين للبحث والاستكشاف عن البترول. . . ولن تظهر آثار هذه الاتفاقية على مدى بضع سنين قادمة، لكن ستظهر آثارها في نهاية القرن الحالي تقريباً وبشكل جلي.

لذا كان على دول مجلس التعاون أن تدرس من الآن آثار هذه الاتفاقية على هيكلية صادراتها، وارداتها، وعلاقتها مع هذه المجموعة الناشئة، كما أن عليها أن تجد وتبحث عن أسواق جديدة خصوصاً في شرق آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا. وهذه من وجهة نظري تعتبر استراتيجية لدول مجلس التعاون لابد أن تعد العدة لها. إذ لايظهر في الأفق سبيل آخر كما أنني أرى أن عليها أن تسعى مع بقية دول الأوبك إلى توحيد المواقف أمام هذه التكتلات العالمية المتزايدة، إذ لامكان للقرار المنفرد في عالم يتزايد تكتلاً. هذا إذا ما أرادت دول مجلس التعاون أن تجنب نفسها آثار هذا التكتل الجديدة وتحافظ على مصالحها من خلال دقة حساباتها لمفاجآت المستقبل.

٧- **وحدة ألمانيا:** هذا حدث لايقل في أهميته لا من الناحية السياسية ولا الاقتصادية عن الأحداث السابقة إذ سيترك آثاراً اقتصادية وسياسية على مستوى العالم كله ودول المجلس بخصوصيتها، تنظر إلى هذه الوحدة من الزاوية التي تؤمن لها المصالح وهذه الوحدة الألمانية كانت شعار انتهاء الحرب الباردة وتأثيرها الأكبر اقتصادى وسياسي ولكن لن تظهر على المدى القريب نظراً لأن اقتصاد ما كان يعرف بألمانيا الشرقية متهالك وسيشد ألمانيا الغربية ذات الاقتصاد القوي إلى الوراء لفترة من الزمن، ثم إن هذا الخوف والترقب من الوحدة الألمانية تأتي من التاريخ المرير الذي سببته ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية إذ يخشى منها دائماً على المسرح الدولي. أن تتسبب في متاعب جديدة للعالم.

## المبحث الثاني

# أبعاد المتغيرات الدولية

إن هذه الأحداث التي تطرقنا إلى ذكرها في المبحث السابق قد شكلت في الحقيقة أهم تطور شهده العالم مُنذ الحرب العالمية الثانية. ولازالت هذه التغيرات تستأثر باهتمام دول العالم قاطبة، وذلك لما أفرزته وستفرزه من تغييرات جذرية في سياسات وأنظمة تلك الدول التي كانت مسرحاً لتلك الأحداث، كما أنها ستساهم في تحولات أساسية في مسار التاريخ المعاصر مما سيكون له تأثيرات كبيرة على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ويمكن أن نتلمس هذه الآثار من خلال الأبعاد التالية.

**١- البعد السياسي والأمني:**

أ- لعل من أبرز ما أفرزه تفكك الاتحاد السوفيتي على العرب بصفة عامة هو فقدان التأييد العسكري والسياسي الذي كانت تحصل عليه، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وتحول ذلك الدعم والتأييد لإسرائيل سواء في ساحة المواجهة المباشرة أو في ساحات المنظمات الدولية. كما أن ذلك قد أخل بميزان القوى بين العرب وإسرائيل لصالح إسرائيل. حيث فقد العرب مصدراً مهماً للسلاح لكن مع ذلك فإن التوظيف الصحيح لبعض العناصر التي أسفر عنها النظام العالمي الجديد وبشكل مدروس سيحقق بعض الأهداف للأمة العربية[1]. فالتمسك بالشرعية الدولية واقتناع

(١) محمد سعد أبو عامود: الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الإقليمي العربي- السياسة الدولية (القاهرة: العدد ١٠٨، ١٩٩٢م) ص٢٠٥. (بتصرف).

المجتمع الدولي بتطبيقها على إسرائيل لإلزامها بقرارات الأمم المتحدة والتعاون السياسي المصلحي مع دول الجوار الجغرافي، وتوسيع دائرة التعامل العربي مع العالم الإسلامي كل هذا التوظيف المدروس من شأنه أن يعوض العرب فقدان شبه الحليف الذي كثيراً ما أيدهم في المحافل الدولية.

(١) كذلك من مفرزات هذا الحدث إلى جانب الأحداث التي تمت في الخليج: أن أصبح العالم يجعل من نفسه ليس صاحب مصلحة في استقرار الخليج وأمنه بل أصبح يرى من نفسه شريكاً في ثروة الخليج ومقرراً في سياسة أهل الخليج[١].

وهذا تأثير بلاشك خطير جداً، إن لم تعمل دول الخليج بصفة خاصة ودول المنطقة بشكل عام على اتخاذ خطوات تؤمن الاستقرار السياسي في الخليج وتحقق سلامة الملاحة، وتؤمن تدفق النفط لمصلحة كل الأطراف المنتجة والمستهلكة وإلا فإن عدم تحقيق ذلك يتيح الفرصة فعلاً للعالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى للتدخل وخلق نوع من الوصاية الدولية -المرئية وغير المرئية- على مصير أهل الخليج وثرواتهم ومشاركتهم قرارهم السياسي[٢].

(٢) ظهور الدول الإسلامية المستقلة في آسيا والتي كانت تحت الهيمنة الروسية أضاف بعداً أمنياً للدول الإسلامية وأعاد جغرافية هذه الدول المهمة.

---

(١) د. عبد العظيم رمضاني: القدرات التاريخية لمجلس التعاون (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٣م) ص٦.

(٢) هذا البعد له جانبان إقليمي ودولي، وهما سيَّان، وقد رأيت أن أضعه هنا وإن كان يصلح أن يوضع هناك.

(٣) اختلال التوازن العسكري لصالح إسرائيل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي المصدر للسلاح لكثير من الدول العربية. مع أن سوريا التي كانت أحرص الدول العربية في المحافظة على ذلك بدأت تتخلى عن هذه الاستراتيجية وتتجه نحو تسوية سلمية مع إسرائيل ومعها كل دول المواجهة.

(٤) ظهور النظام العالمي الجديد الذي أثبتت الأحداث الجارية أنه يعمل بمعيارين ويكيل بمكيالين في القضايا العالمية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يكون المسلمون طرفاً فيها، وما يحدث الآن في البوسنة والهرسك دليل واضح على عرج ذلك النظام وتبنيه هذا النهج العنصري الظالم.

(٥) انحسار أهمية الحلفين الشرقي والغربي، ثم انهيار حلف وارسو. حيث انتهت علاقة الحلفين بواقع الوضع العالمي المستجد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة اللاعب الوحيد على المسرح العالمي[1].

(٦) إحلال العملية والمصلحة محل الدعوة العقائدية في النظام العالمي الجديد في السياسة الخارجية بهدف الإصلاح الاقتصادي.

(٧) التوجه نحو تقليص التسليح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

(١) اللواء الركن/ يوسف مدني: جاءت في محاضرة له في كلية القيادة والأركان بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٤١٤هـ.

(٨) في ظل الفكر الجديد في السياسة الخارجية الروسية من المرجح أن تعمد موسكو إلى رسم سياستها تجاه الخليج على أساس مصالحها القومية خاصة الاقتصادية، وسيعالج الروس تداخل المصالح بينهم وبين الغرب في منطقة الخليج بأساليب تعاونية[١].

(٩) كذلك فإن مزيجاً من الفكر الجديد في السياسة الخارجية الروسية وتراجع قوتها أضعف كثيراً احتمالات تدخل موسكو في العالم العربي ودول المجلس.

(١٠) في حالة حدوث اضطرابات أو مواجهات في المنطقة فإن الدول الكبرى المعنية ستستمر في التزاماتها بالمحافظة على حرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج حفاظاً على مصالحها هي أولاً.

(١١) استفادة إسرائيل من المتغيرات بتطبيع وتطوير علاقاتها مع روسيا ودول أوروبا الشرقية وكذلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق. كما أن ذلك أتاح فرصة العمر لجلب المهاجرين اليهود من هذه الدول إلى فلسطين المحتلة وهو حلم ما كان ليتحقق لولا فضل الله ثم هذه التغيرات لحكمة يعلمها سبحانه، وأخبر عنها رسوله صلى الله عليه وسلم[٢].

(١٢) بروز توجه نحو التعاون بين القوى العالمية لإيجاد حلول للقضايا العربية. وكان من نتائج هذا التوجه مؤتمر مدريد.

---

(١) المحاضرة السابقة.

(٢) يقول «ﷺ»: (لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود في فلسطين فيقتلهم المسلمون حتى أن الشجر والحجر تنادي تقول: يا مسلم تعال، خلفي يهودي فاقتله إلا شجر الغرقد . . .) أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

**ب- البعد الاقتصادي للمتغيرات:**

(١) عندما أتكلم عن الآثار فليس بالضرورة أن تكون سلبية فقد تحصل هناك تغيرات داخلية أو إقليمية أو دولية وتكون انعكاساتها وآثارها إيجابية فعلى سبيل المثال التغييرات التي حصلت في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي هل نستطيع أن نقول إن تأثيراتها سلبية ومن كل الوجوه بالطبع لا .

لأن هذه الدول ومن خلال دراسة أجرتها مجموعة البركة[١] تبين أن انفتاح هذه الدول على السوق العالمية الحرة سيكسب دول مجلس التعاون الخليجي على اعتبار أنها كتلة اقتصادية في التصدير والاستيراد، وتشير الدراسة إلى أن هذه الدول وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم تفككه كان التعامل معها لايزيد على مدى (١٢) عاماً عن (٣٠٧٣) مليون ريال سعودي أي من عام (١٩٧٦-١٩٨٨م) كما أن الدراسة تشير إلى أن الحال قد تغير تغيراً جذرياً لصالح دول الخليج وخاصة فيما يتعلق بتصدير البترول ومنتجات الصناعات البترولية والبتروكيماوية إلى هذه الدول، حيث أنها (أي دول أوروبا الشرقية) كانت في السابق تعتمد بشكل شبه تام في حاجتها من هذه المادة الحيوية على الاتحاد السوفيتي أما الآن فقد تغير الحال فالإصلاحات السياسية هناك، وانتهاء هيمنة الدولة على الاقتصاد، ودخول هذه الدول في المنظمات الدولية (كالجات)، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يتوقع أن تسفر عن فتح آفاق جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها

(١) صالح كامل: التغييرات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وتأثيره على الاقتصاد العالمي ودول مجلس التعاون الخليجي، جريدة الشرق الأوسط، الخميس ١/٦/١٤١٣هـ. (بتصرف).

وبين دول مجلس التعاون، أضف إلى ذلك أن حركة تحرير الاقتصاد يتوقع أن تسفر عن انخفاض حجم التجارة والتعاملات بين دول الكمنولث دول أوروبا الشرقية (الكمكون) سابقاً لصالح الانفتاح على دول العالم ومن بينها دول المجلس.

وفي ظل هذه المتغيرات فإن الطلب على البترول سينمو بمعدل (٢٦٪) كما تشير الدراسة المذكورة بسبب التوسع المتوقع في استعمال السيارات والتخوف من الاستمرار في برامج الطاقة النووية ويمكن أن نربط بهذه التطورات الإيجابية أمراً آخر يعزز هذه التنبؤات وهو اتجاه أوروبا الغربية إلى فرض بعض الضرائب الجديدة كضريبة الطاقة وغيرها على البترول المصدر إليها.

ومن هنا يتضح أن منطقة الخليج (دول مجلس التعاون) سوف تربطها علاقات اقتصادية بهذه الدول من خلال تصدير النفط والصناعات الكيماوية واستيراد بعض مصنوعات دول شرق أوروبا الثقيل منها والخفيف، كما أن دول الخليج ستستفيد من هذا الانفتاح في الحصول على الأيدي العاملة الفنية من هذه الدول.

(٢) ومن الآثار السلبية الاقتصادية فيما يتعلق بدول شرق أوروبا توقع زيادة المساعدات الأمريكية لهذه الدول مما يعني تقليص المساعدات الغربية والأمريكية لجهات أخرى[١] مثل بعض الدول العربية والإسلامية في أفريقيا وآسيا.

(٣) استمرار الاتجاه لتدويل الإنتاج والتمويل والتسويق تحت قيادة الشركات الدولية العابرة للجنسيات التي تقبع

(١) Ominpus (U. S Information Service, Rigadh Saudi Arabia Vol. 6. No. 1, Jan.

(٢) إبراهيم سعد الدين عبدالله: التنمية المستقبلية والتغيرات الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٧، عام ١٩٩٢م، ص٢٢.

مراكزها بصفة أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية[1].

(٤) المساهمة في برنامج المساعدات التي تقدمها الدول الإسلامية بشكل عام ودول المجلس بشكل خاص للدول المستقلة في آسيا سيضيف عبئاً على برنامج المساعدات الذي تقدمه دول المجلس للدول الفقيرة وخاصة الإسلامية منها.

(٥) زيادة الطلب على الغاز الطبيعي المتوفر في دول المجلس لتلبية الاحتياجات المتنامية له في أوروبا مع الاتجاه العالمي للحد من التلوث الناتج عن استخدام الفحم.

(٦) انخفاض المساعدات والاستثمارات الغربية والشرقية في الدول العربية والدول الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية لدول المجلس سيشكل ضغطاً على الدول الأعضاء في المجلس لتقديم مساعدات واستثمارات بديلة[1].

(٧) زيادة الطلب العالمي على النفط لاتساع الأسواق وتحرير التجارة وتناقص إنتاج روسيا من النفط وإن كان هذا حسب مجريات السوق اليوم لايمكن أن يظهر قبل نهاية هذا العقد (أي إلى عام ٢٠٠٠م).

(٨) إمكانية استمرار التوجه نحو فرض قيود على التلوث الناتج عن البترول كمصدر للطاقة وما سيصحب ذلك من آثار اقتصادية مختلفة ستكون دول المجلس من أول من يصطلي بنارها.

(٩) اتفاقية (نافتا) واستحواذها على جزء كبير من السوق الأمريكية النفطية مما سيحرم دول المجلس من جزء من هذه السوق الحيوية.

---

(١) وردت في محاضرة اللواء الركن، يوسف مدني، المشار إليها سابقًا.

## المبحث الثالث

# موقف مجلس التعاون من المتغيرات

لعله تقدم في ثنايا التفصيل عن التأثيرات وتحديدها شيء مما ينبغي أن يفعله المجلس تجاه هذه المتغيرات الإقليمية منها والدولية. ولكن لا بأس أن نجمل ذلك فنقول:

إن الطرح السابق عن ذلك التأثير الذي فرضته وستفرضه تلك الأحداث والمتغيرات الدولية على منطقتنا يجعلنا نطرح عدداً من التساؤلات منها مثلاً:

كيف يمكن لدول الخليج العربية التعامل والتكيف مع هذه المتغيرات؟ وكيف يمكن أن تساهم في الخروج من المأزق السياسي والاقتصادي والحضاري الذي يواجهه الوطن العربي في ظل هذه المتغيرات وتأثيراتها وانعكاساتها؟

ولمحاولة الإجابة عن مثل هذه التساؤلات أقول: إن مواكبة المتغيرات والتحولات الجارية والتعامل معها يستدعي أموراً كثيرة من دول مجلس التعاون التي تحمل هموم الوطن العربي إلى جانب همومها الخاصة. والتي نالها وينالها الكثير من تأثيرات هذه المتغيرات. ومن أهم هذه الأمور المطلوبة من دول المجلس أن تعيد حساباتها في كثير من المسائل وفي مقدمتها تسريع الخطى نحو تحقيق أهداف المجلس المعلنة من التكامل والوحدة.

كما ينبغي لها وهي تسعى لتحقيق ذلك أن تأخذ في اعتبارها عدة متطلبات لعل من أهمها[1]:

---

(١) د. جاسم محمد عبد الغني: المتغيرات العالمية وانعكاساتها على العالم- مجموعة محاضرات، الندوة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة الخارجية بدولة الإمارات، ١٩٩٠م. (بتصرف).

١- أخذ الدروس من نتائج هذه التأثيرات التي طبقت على أرض الواقع.

٢- ضرورة العمل وبشكل دؤوب لرصد كل حركة من حركات المتغيرات العالمية المستجدة وفهم طبيعتها ومضامينها ودراسة أبعادها وإسقاطاتها، وهذا يتطلب تنشيط دور المعاهد البحثية والأكاديمية ومراكز الدراسة والتشجيع على الحوار الخلاق، وعلى تكثيف الندوات، وبث البدائل والخيارات المتعلقة بحركة المتغيرات وانعكاساتها، وهذا إن تم فسيكون له نتائج جيدة تؤتي ثمارها بما يصب في المصلحة العليا لمجلس التعاون الذي نتمنى له المزيد من التماسك والتعاون والتطور.

obeikandl.com